

حكومت خديده ، وما موقف الاتحاد منها . الخ . ان الاتحاد الوطني ، شأنه شأن
التنظيمات الطبقيّة كافة التي اقيمت بقرار رسمي من فوق ، وشكلت بادعاء تمثيلها جميع
فئات المجتمع وطبقاته ، بدون استشارة هذه الفئات والطبقات ، وبدون اعطائها حق
ارسل ممثلها بالطرق ، التي قدمها التاريخ الانساني : أي احزابها الخاصّة ، لتكون في
النهاية اتحادا وطنيا او جبهة وطنية . ان الاتحاد الوطني ، يرفض ذلك ، انه يرفض ان
يطرح نفسه كحزب ولا يريد نفسه تجمع احزاب ، انه يريد ان يكون اطارا وطنيا عريضا ،
انه ، كغيره من التنظيمات المشابهة في عدد من الاقطار المتخلفة ، يريد ان يضع نفسه
فوق الطبقات وخارج الصراع الطبقي . وبحكم ملامح التنور الديماغوجي والانتقائيّة
المبتذلة التي قدمتها العناصر المرتدة على ماضيها الحزبي ، الى الاتحاد الوطني ، فانه
يعترف بواقع انقسام المجتمع الى طبقات ويعترف بالاستقلال الطبقي ، ولكنه ، ولاغراض
توطيد سلطة هذه الفئة على الحكم ، يريد ان يحل هذا الانقسام وهذا الصراع وفاقيا
وحيا . ويضع الاتحاد الوطني نفسه — وفقا للفهم اليونابرتي الذي يطرحونه — حكما
بين الطبقات ، ويقول باذابة الفوارق الطبقيّة وفقا لمبادئ التضامن الاجتماعي ، التي
تعني في شروط الاردن ، اشرف الدولة وتوجيهها لحدود الاستقلال الطبقي ، أي تهذيب
هذا الاستقلال وتقنينه من أعلى . ان الاتحاد الوطني ، بحكم ادعائه السياسي بأنه
« اطار عام » للمجتمع ، ويكونه « جبهة وطنية تنصهر فيها كافة قوى الشعب » ، لا
يطرح مسألة العلاقات بين الاطراف المشكلة لهذه الجبهة او لهذا الاطار ، كما تنبئ عادة
الجبهات الوطنية في العالم . وانما يطرح مفهوما طبقيّا ، يبرر فيها احتكاره
للسلطة « باسم المجتمع » ، وهذا المفهوم يعبر عنه في ميثاق الاتحاد
الوطني بتعبير « الديمقراطية الهادفة » الذي يهذب بصفات اخلاقيّة
مثل « الديمقراطية يجب ان تكون مفتوحة ، تقوي اوامر المحبة والاخاء ،
تزيل آثار الهدم وتعزز افكاس البناء ، بعيدة عن الارهاب الفكري ،
ايجابية ، هادئة ، موضوعية . الخ » . بيد ان الهدف الحقيقي ، الكامن وراء مثل هذا
التعبير الديماغوجي ، هو احكام سيطرة الاتحاد الوطني واركانه ضمن النظام ، على
السلطة ، وقمع الافكار والتيارات الأخرى التي تتباين بهذه الدرجة او تلك عن افكار
الاتحاد ونهجه . اذ يرى الميثاق ان حرية التعبير عن الانكار والمعتقدات في البلاد ، تتم
« وفق روح الميثاق وفي النطاق المحدد للديمقراطية الهادفة » . ومن اجل هذا الغرض
ينص الميثاق على « رعاية الديمقراطية الهادفة وخلق مدارسها ومؤسساتها بصبر وعزم
وايمان » (٢٦) .

ان هذه الفئة الاجتماعية ، المعبر عنها تنظيميا وسياسيا في الاتحاد الوطني ، بحكم طرحها
لنفسها كاطار للمجتمع ، ولكل الطبقات والفئات ، كانت مضطرة لان تطرح نمطا معيناً
من الدعاوة الايديولوجية ، وبرنامجا مختلفا ، يمس جميع الفئات والشرائح الطبقيّة في
المجتمع ، أي انها اقامت تعديلا نوعيا على نمط علاقة النظام بالجمهير وبالطبقات كافة .
فالنظام مارس تاريخيا ، سلطته استنادا لحق مطلق اخلاقي وديني ، وثبت هذه السلطة
وعززها بالقمع ، وخاصة تجاه الطبقات الدنيا والمتوسطة من المجتمع . وكانت سلطته
تستند غالبا الى تحالف الشرائح الطبقيّة العليا مدعومة ومسنودة من البرجوازية والتوى
التقليدية . ولم تكن ثمة أرضية للتعايش مع الطبقات الأدنى ، التي لم يكن بوسع النظام
بحكم نمط العلاقات السائدة والنظام الاجتماعي والاقتصادي السائد ان يلبي أي مطلب
شعبي ديمقراطي . لذلك فان القمع المباشر والسلطة البوليسية كانت الاداة الرئيسية
لقل الجماهير والقضاء على مؤسساتها . أما اليوم ، فان البرجوازية البيروقراطية
وشرائح عصرية أخرى حولها ، تريد ان تقيم صلاتها مع الطبقات والفئات المختلفة في
المجتمع ، على أساس ايديولوجي ، عوضا عن ارتكازها الى السلطة القمعية . وتريد
ان تنشر مناخا ايديولوجيا ، يعزز دور الدولة ، ليس بوصفها أداة قمع بيد طبقة ، وانما